

وضع التحديات التي يواجهها الوطن في دائرة الضوء أمام الأحزاب والمواطنين

ت) منح المرأة مجالاً أوسع للمشاركة في كل المجالات من خلال تبوؤ المواقع القيادية في صنع القرار للجهاز الإداري للدولة، ومجالس السلك الدبلوماسي والسلطة القضائية والإعلام، والشروط في ضوء مبدأ تكافؤ الفرص.

ث) دعم ترشيح النساء في المجالس المنتخبة المحلية والنيابية، وبما لا يقل عن نسبة 15% ورفع نسبة مشاركة المرأة في عضوية مجلس الشورى، بما لا يقل عن 10% وضرورة تمثيل المرأة في مختلف اللجان الرسمية والتمثيل في الوفود الرسمية المشاركة في الفعاليات الخارجية، تنفيذاً لما جاء في مبادرة الاتجاهات التي أقرت في مؤتمرها في دورته الأولى.

خ) إعطاء عناية خاصة ومزيداً من الاهتمام بدور المؤسسة الأمنية بكافة أجهزتها لمزيد من ضمان الأمن والاستقرار والسكينة العامة وحماية المواطن وصيانة سيادة الوطن والتصدي لكافة المخاطر والفتن وجرائم التخريب والإرهاب.

ذ) التأكيد على أهمية التحضير والإعداد الجيد لتحقيق الأهداف المرجوة من استضافة بطولة «خليجي 20»، التي ستقام بمدينة عدن في نهاية عام 2010.

3- يوصي المؤتمر الحكومة بأهمية توسيع الخدمات الصحية من خلال إنشاء المرافق الصحية النوعية والمتخصصة وتوفير الخدمات الصحية للمناطق الريفية والعمل على نشر الوعي السكاني والصحي في أوساط المجتمع بأهمية تنظيم النسل والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والاهتمام بالكاادر الطبي والصحي، وتطوير أدراته ومهاراته، وتوفير الرعاية اللازمة التي تساعد ه على الارتقاء بمستوى أدائه والحرص بشكل أساسي وعاجل على تنفيذ بناء وتشبيد مراكز علاج الأمراض السرطانية التي سبق أن تم التوجيه بها من قبل فخامة رئيس الجمهورية.

4- يشيد المؤتمر بالجهود الحكومية وروح المسؤولية الوطنية لدى أجهزة الدولة في مختلف المستويات وعلى الصعيد المركزي والمحلي، والإنجازات الملموسة في مختلف المجالات التنموية والاجتماعية والثقافية والمدونة بالأرقام في تقرير اللجنة الدائمة، في سياق تنفيذ البرامج السياسية والانتخابية للمؤتمر الشعبي العام (النيابية - المحلية - الرئاسية) والبرنامج العام للحكومة، ومؤشرات النمو المحققة في القطاعات الخدمية والمجالات التنموية خلال الفترة ما بين الدورتين 2009-2005م.

5- يقدر المؤتمر الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في معالجة تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة، والحيولة دون تفاقم الآثار السلبية المتوقعة على اقتصادنا الوطني، ويوصي بما يلي:-

أ- ترشيد النفقات وتنمية وتطوير الإيرادات

ب- زيادة كفاءة الاستخدام للموارد المتاحة الاستراتيجية والمحلية.

ج- تفعيل نشاط مكافحة التهريب الضريبي والتهريب الجمركي، وتفعيل دور الرقابة الداخلية على أنشطة المكاتب والمنافذ ذات الصلة.

د- تعزيز مناخات الاستثمار ومراجعة القوانين والأنظمة الاجرائية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية وإزالة المعوقات أمام المستثمرين وتسهيل الإجراءات وتعزيز الشفافية.

هـ- تطوير أسس ومعايير ملائمة للسياسة النقدية بما في ذلك تحديد مستوى عرض النقود ومختلف أدوات السياسة النقدية. و- الاستمرار في المحافظة على استقرار أسعار الصرف في حدود ملائمة بعيداً عن التعرض لخطر استنزاف الاحتياطي العام - من خلال خطة تدخل يجريها البنك بحسب الأحوال والمتغيرات.

ز- مواجهة انخفاض النفقات الاستثمارية في موازنة 2009م من خلال البحث عن مصادر تمويل خارجية، وبالذات لتلك المشروعات المتعلقة بالبنية التحتية التي تخلق فرص عمل وتحد من البطالة.

6- يوصي المؤتمر كافة مؤسسات الدولة وبصورة خاصة الحكومة بأن تعمل على خلق تأييد شعبي حقيقي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري من خلال مراعاة البعد الاجتماعي وتوزيع تكاليفه الباهضة بصورة عادلة، وتوافر الشفافية والصدقية لدى متخذي القرار الاقتصادي والسياسي في البلاد، وكذلك لدى أجهزة الإعلام الرسمية والجهات المختصة بإصدار الإحصاءات والبيانات الرقمية.

7- يوصي المؤتمر الحكومة بالعمل على تحسين ورفع مستوى معيشة المواطنين من خلال تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والتوسع في إنشاء مشاريع مياه شرب ورفع مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي، وتعزيز المؤشرات الاجتماعية، ودعم ترتيبات شبكة الأمان الاجتماعي، وإتباع إستراتيجية تسمح لحدوث زيادة في الاستهلاك الحقيقي الخاص، ومعالجة القصور المائل في تطبيق استراتيجية الأجور والمرتبات المعمول بها حالياً والتي لم تحقق بعد الأهداف المتضمنة لها.

8- يؤكد المؤتمر على أهمية تكامل العمل بين كافة سلطات الدولة ومؤسساتها الدستورية، وإنجاز الغايات المستهدفة من عملها المشترك في خدمة المصلحة العامة، وفي هذا الصدد يوصي الحكومة بضرورة وضع برنامج تنفيذي لما يصدر عن مجلسي النواب والشورى من توصيات تتعلق بالشؤون التنفيذية وبحل الإشكالات وتطوير العملية التنموية، ووضع تلك التوصيات موضع التنفيذ.

خامساً: فيما يخص التعديلات على النظام الداخلي:-

أقر المؤتمر إجراء التعديلات الآتية على النظام الداخلي:

1- إعادة النظر في قوائم اللجنة الدائمة الرئيسية والمحلية بالمواءمة بين الجغرافيا والسكان من خلال: اعتماد التمثيل في عضوية اللجنة الدائمة الرئيسية من فروع الدوائر والمديريات بدلاً من حصص فروع الدائرة، واعتماد انتخابات أعضاء اللجان الدائمة المحلية من قبل فروع الدوائر/المديريات.

2- استحداث قطاع للتعليم والشباب ضمن قطاعات الأمانة العامة للمؤتمر يعني برعاية شؤونهم التنظيمية وبصورة عاجلة واستثنائية نظراً لأهمية وحيوية هذا القطاع الواسع والمؤثر.

3- إزالة التداخل القائم في الإختصاصات بين بعض التكوينات

وبما يرفع من درجة مساهمتها في عملية التنمية المؤدية إلى زيادة الإنتاج والدخل الوطني، وخلق فرص العمل، وتنويع الاقتصاد.

ز) العمل على التوسع في الاستكشافات النفطية في مختلف المناطق البرية والبحرية، وعلى زيادة إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال، وعلى وضع وتنفيذ الخطط الهادفة إلى الاستفادة من الثروات المعدنية المتنوعة التي تزخر بها بلادنا.

ح) التأكيد على أهمية مواصلة الجهود للاستفادة من الإمكانيات والمقومات الطبيعية والتاريخية والثقافية المتميزة بالغنى والتنوع، وبما يمكن من تطوير اقتصاد سياحي مستديم.

ط) العمل على إصلاح قطاع الكهرباء، ورفع القدرة الكهربائية للشبكة الوطنية إلى 5000 ميغا وات، وتطوير شبكات التوزيع في المدن الرئيسية والثانوية، ومصادر الطاقة المتجددة شاملة الطاقة الحرارية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الغازية، وفقاً لتوجيهات فخامة الأخ/الرئيس.

ي) التأكيد على وضع معالجات لمشاكل المياه والبيئة والصرف الصحي، وبما يكفل الحفاظ على المياه ووقف ما يتعرض له من هدر واستنزاف وسوء استخدام، وإيجاد مصادر متجددة للمياه.

ك) مواصلة الجهود لتطوير قطاع النقل البري والبحري والجوي لتمكينه من أداء دور ايجابي ومحفز للتنمية والاستثمار.

ل) التأكيد على تطوير تقنية المعلومات والاتصالات، باعتبارها شرطاً أساسياً لإحداث النقلة النوعية المنشودة في الاقتصاد اليمني باتجاه الاقتصاد المعرفي.

م) الإسراع في وضع البرامج التنفيذية للإستراتيجية الوطنية للحكم المحلي (2020م) والاستمرار في تطوير نظام السلطة المحلية إلى الحكم المحلي واسع الصلاحيات من خلال تعزيز اللامركزية والتنمية المحلية، وتطوير البناء المؤسسي والتشريعي للسلطة المحلية، والحد من فجوة التنمية بين الريف والحضر.

ن) التركيز على القضية السكانية، ومواصلة العمل على تحقيق التوازن بين النمو السكاني من ناحية والنمو الاقتصادي والاجتماعي وتلبية المتطلبات المتنامية للسكان من ناحية أخرى، والحد من الهجرة من الريف إلى المدن وتوجيه الحراك السكاني نحو المناطق الساحلية.

س) العمل على وضع إستراتيجية موحدة للتعليم العام الأساسي والثانوي والفني والمهني والعالي تهدف إلى ربط التعليم باحتياجات التنمية وسوق العمل، وتحسين مخرجات التعليم ورفع مستوى جودته، ورفع التوازن النسبي بين التعليم الثانوي



والتعليم الفني والتدريب المهني، وتوسيع فرص التعليم العالي في كل المحافظات، وإخجال مفاهيم الجودة لتلبي احتياجات التنمية المستدامة، ومتطلبات سوق العمل المحلي والإقليمي، وكذا العمل على تطوير البناء الهيكلي لمؤسسات التعليم العام والفني والمهني، بما يلبي متطلبات التنمية البشرية.

ع) مواصلة العمل على تسهيل وتوسيع الخدمات والرعاية الصحية الأولية كونها حقاً من حقوق المواطن يكفلها الدستور، ودعامة مجتمعية أساسية.

ف) الاستمرار في تطوير البناء المؤسسي للدولة والإصلاحات الدستورية لتعزيز الفصل بين السلطات ومكافحة الفساد وحماية المال العام، وتعزيز مقومات الإدارة الرشيدة، وإصلاح جهاز الإدارة العامة، وتفعيل دور القضاء وتحسين الأداء في أجهزته المختلفة، وفرض احترام سيادة القانون، وتفعيل دور أجهزة الرقابة والمحاسبة، وتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة، وإعادة النظر في وظيفة الدولة، وصولاً إلى إيجاد إدارة رشيدة وجهاز حكومي يعمل ببياكل ونظم وسياسات وآليات وأدوات حديثة ومتطورة ويدير بكاادر بشري مؤهل ومدرب ومزود بمهارات عالية قادرة على تنفيذ برامج الحكومة بكفاءة وفعالية.

ص) تعزيز الحماية الاجتماعية وشبكة الأمان الاجتماعي، وإيجاد عمل دائم ومؤقتة، إضافة إلى تقديم القروض والإعانات الفردية وخدمات الرعاية، من خلال التوسع في المشاريع كثيفة العمالة، وتعزيز الشراكة مع منظمات المجتمع المدني.

ق) يوصي المؤتمر العام بإعادة إعمار المناطق المتضررة من كوارث السيول.

ر) يؤكد المؤتمر العام على الاستمرار في تنفيذ مشروع الرئيس الصالح السكني والزراعي للشباب ومحدودي الدخل.

ش) وفي مجال تمكين المرأة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً يوصي المؤتمر بتكثيف الجهود الهادفة إلى مكافحة الأمية بكل أشكالها خاصة بين النساء، وزيادة فرصهن لشغل المناصب القيادية في أجهزة الدولة ومنظمات المجتمع المدني، وزيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وتوسيع الفرص الاقتصادية لها في كافة القطاعات

جديدة للنشاط الثقافي بهدف تعزيز الهوية الوطنية، وإبراز العطاء الحضاري لليمن في الثقافة العربية الإسلامية بكل جوانبها العلمية والفقهية والتراثية، وتعزيز دور علماء اليمن وإبراز إسهاماتهم العلمية في شتى المجالات، وكذا في الفنون والعمارة الإسلامية وعقد المؤتمرات الدولية التي تبرز دور اليمن الحضاري في خدمة التراث العربي والإسلامي، بما يعزز ثقة الشباب في الدور الحضاري للوطن اليمني، ويبرز إبداعات الشباب ويفسح المجال للمفكرين والمبدعين لمعالجة مشكلات الواقع وتحدياته. واستشراف المستقبل من خلال الفنون والمسرح والشعر وغيرها. والاهتمام بنشر المخطوطات وصيانتها والتعريف بها والاستفادة من التقنيات الحديثة في هذه المجالات، وإتاحة الفرص للشباب المبدعين بتبني مواهبهم ونشر إبداعاتهم.

10- يطالب المؤتمر الحكومة بتوسيع النشاط السياحي، وإبراز ماتميته به اليمن من آثار عريقة وخالدة ومتعددة في عصور مختلفة، مما يستوجب على الحكومة إعادة النظر في سياسة الترويج السياحي، وتبني سياسة جديدة تحقق طموحاتنا في نهضة سياحية جاذبة.

11- يؤكد المؤتمر على الاهتمام بمجال الوعظ والإرشاد في تنوير المجتمع وخاصة فئة الشباب بالمفاهيم الصحيحة لديننا الإسلامي الحنيف، وتوعيتهم بالقضايا المعاصرة، وغرس قيم الانتماء والولاء والفهم الصحيح لتاريخهم، وتوعيتهم بالإنجازات العظيمة والمكاسب الوطنية السياسية والاقتصادية التي تحققت على أرض الوطن منذ قيام الثورة، ووضع استراتيجيات وخطط وبرامج حكومية وتنظيمية تراعي مايلي:

ب- رفع كفاءة الدعاة والوعاظ والمرشدين وتأهيلهم لربط المعارف الدينية بالواقع المعيشي، وتحسين أساليب الدعوة على أسس تربوية وعلمية وثقافية مناسبة.

ج- التركيز في مجال الوعظ والإرشاد على المشكلات والتحديات المعاصرة بما يتفق مع النهج الوطني الديمقراطي الملتزم بالشريعة الإسلامية السحاء بعيداً عن التشدد والتطرف والغلو والتعصب.

د- التأكيد على الوسطية والاعتدال والتسامح والمحبة ونبذ الخلاف والجدل العقيم والتشردم الفكري والتعصب المناطقي والمذهبي الذي لا يثمر إلا الشر.

12- يجدد المؤتمر العام أهمية الاستفادة من دور المرأة الوعظي والإرشادي في محاربة الغلو والتطرف والإرهاب، وزرع قيم المحبة والتسامح والإخاء التي أكد عليها ديننا الإسلامي الحنيف القائم على منهج الوسطية والاعتدال.

13- يوصي المؤتمر الحكومة بالعمل على إنشاء مراكز للتنمية الثقافية في عموم مديريات محافظات الجمهورية، ودعم وزارة الثقافة بموازنة مالية تشغيلية كافية لتسيير أعمال المراكز، وتنفيذ برامجها وخطتها الثقافية، وزيادة المبالغ المالية المخصصة لجائزة رئيس الجمهورية للثقافة، كما يوصي الحكومة في هذا الصدد بالعمل على تشجيع إقامة المنتديات الثقافية والإعلامية في عموم محافظات ومديريات الجمهورية.

رابعاً: في المجال الاقتصادي والتنموي والخدمي:

1- يؤكد المؤتمر العام التزامه بالعمل المتواصل لإنجاز ما تبقى مما تضمنه البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس، ويعتبر ذلك من أولى مسؤولياته ومركزاته، ويؤمن الإنجازات الفعلية التي قامت بها الحكومة في هذا المجال، وجهودها ونجاحاتها في تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بين دورتي الانعقاد، ويدعو الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والفعاليات السياسية لتقديم تصوراتها بشأن تنفيذ البرنامج الرئاسي من منطلق الحرص على المشاركة المجتمعية في القضايا الرئيسية للوطن والتي يجب الالتفاف حولها وتضافر الجهود الوطنية نحو معالجة قضايا الحاضر والتطلع إلى المستقبل.

2- يؤكد المؤتمر العام على مواصلة الحكومة المضي في الإصلاحات المالية والإدارية، وفي هذا الصدد يؤكد المؤتمر على الآتي:

أ) مواصلة الجهود الهادفة إلى تحسين وتعزيز البيئة الاستثمارية، وتحسين مؤشرات أداء بيئة الأعمال، وحشد وتوجيه الموارد المحلية والخارجية وفقاً للأولويات، بالإضافة إلى المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي والحد من الاختلالات في الموازين الداخلية والخارجية للاقتصاد، وتطوير أساليب إعداد الموازنة وتنفيذها ومراجعتها وتحسينها.

ب) التأكيد على أهمية تعميق دور السياسة النقدية في الإصلاحات المالية والمصرفية وتوسيع دورها التنموي، وتفعيل دور الجهاز المصرفي في تنمية الوساطة المالية، وزيادة حجم ونوعية التمويل الممنوح للأنشطة الاستثمارية، والاهتمام بمواصلة الانفتاح الاقتصادي.

ج) العمل على استكمال عناصر منظومة الحكم الرشيد بكافة مكوناتها وأبعادها المؤسسية والقانونية والإدارية والسياسية، والعمل على تجسيد مبدأ تدوير الوظيفة العامة والعمل على تبسيط الإجراءات وتعزيز البناء المؤسسي والتشريعي للأنشطة الاستثمارية، وحماية حقوق الملكية، وتحسين آليات تسجيل الأراضي والعقارات، ومعالجة قضايا المغتربين.

د) زيادة الاهتمام بكافة جوانب التنمية البشرية باعتبارها أحد أهم متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبما ينعكس في تحسين مستوى المعيشة للمواطنين، من خلال الحد من المغالاة في الأسعار ومحاربة الاحتكار، ومكافحة الفقر والبطالة، وتوفير فرص عمل للشباب، وتوسيع برامج التخفيف من الفقر وتحسين مستوى الدخل، وخاصة في الريف.

هـ) العمل على وضع وتنفيذ السياسات والمشاريع الهادفة إلى تطوير وتعظيم الدور التنموي للقطاعات الزراعي والسكني في توسيع فرص الاستثمار وفرص العمل، ورفع مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي.

و) تشجيع وتوسيع الاستثمار في مجال الصناعات التحويلية،